المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/CVMU5912

مدى شريقي | Mada Shuraiki*

الجمعيات الخيرية والسياسة في سورية بشار الأسد: تفكك العقد الاجتماعي القديم

Charities and Politics in Bashar Al–Asad's Syria: The Unravelling of the Old Social Contract

عنوان الكتاب:	**الجمعيات الخيرية والسياسة في سورية بشار الأسد: تفكك العقد الاجتماعي القديم.**
عنوان الكتاب في لغته:	*Charities and Politics in Bashar Al–Asad's Syria: The Unravelling of the Old Social Contract.*
المؤلّفة:	لورا رويث دي إلفيرا Laura Ruiz de Elvira.
المترجمة (من الفرنسية إلى الإنكليزية):	كيث هودسون Keith Hodson.
الناشر:	إدنبرة: مطبعة جامعة إدنبرة Edinburgh University Press.
تاريخ النشر:	2025.
عدد الصفحات:	302.

* أستاذة علم الاجتماع في جامعة اللاذقية، سورية.
Professor of Sociology at Lattakia University, Syria. Email: mada.shuraiki@yahoo.fr

مقدمة

تتقدم لورا رويث دي إلفيرا، في سياق انشغالها بقضايا العمل الجماعي والخيري والأنظمة السلطوية والعمليات الثورية، لا سيما في تونس وسورية، خطوةً أخرى في مشروعها البحثي بعنوان **الجمعيات الخيرية والسياسة في سورية بشار الأسد: تفكك العقد الاجتماعي القديم**، الذي خصصته لبحث واقع العمل الجمعياتي في سورية في علاقاته المعقّدة بالسلطة. وهو مشروع كانت قد مهّدت له بصفة خاصة في كتاب سابق[1]، قدّمت فيه تحليلاً أوّليًا، كمّيًا وكيفيًا، للتغيرات التي شهدها قطاع الجمعيات الخيرية في سورية خلال العقد الأول من حكم بشار الأسد، مقارنةً بالعقود السابقة لحكم حزب البعث في سورية.

يستند مسار فهم دي إلفيرا للتغيرات التي شهدها القطاع الجمعياتي في سورية خلال العقد الأول من حكم الأسد (بدءًا من عام 2000 إلى عشية انطلاق الانتفاضة[2] السورية عام 2011)، إلى افتراض أنّ نظام بشار، وفي خضمّ ما ورثه عن حكم أبيه حافظ (1971–2000) من مشكلات اجتماعية واقتصادية متراكمة، لجأ في تعامله مع الحياة المدنية والعمل الخيري إلى مبدأين رئيسين هما: "التفويض" Outsourcing؛ أي إسناد الدولة مسؤولياتها الاجتماعية إلى الجمعيات الخيرية، و"إعادة الانتشار" Redeployment؛ أي إعادة تموضع السلطة بما يتيح لها مناورة التغيير من دون حلحلة القبضة السلطوية الراسخة على المجتمع؛ أي مع احتفاظها بقدرتها على المراقبة والمعاقبة والضبط، بالمعنى الفوكوي للمصطلح[3].

ولا يقتصر الكتاب على البحث في آليات تعامل السلطة السورية مع الجمعيات وأدوارها المجتمعية، بل يدرس أيضًا الاستراتيجيات التي وظّفها القطاع الجمعياتي السوري كي يتكيّف مع الشرط السياسي، في شكله القمعي الصريح زمن حافظ أوّلاً، ثمّ في صورته الأكثر مرونةً ظاهريًّا، مع تغير أساليب الضبط والمراقبة، خلال حكم بشار ما قبل الثورة تاليًا. ولتحقيق هذا الهدف، تلجأ المؤلفة إلى توظيف الإطار النظري الذي وضعه ألبرت أوتو هيرشمان في كتابه الموسوم بـ: **الخروج والصوت والولاء: ردود الفعل على تدهور أداء الشركات والمنظمات والدول**[4]، الذي يحلّل فيه كيفية مواجهة الأفراد انحدار جودة الخدمات المؤسسية باعتماد إحدى استراتيجيات ثلاث هي: 1. الخروج؛ أي ترك السلعة، 2. الصوت؛ أي التعبير عن رفضها، 3. الولاء؛ أي البقاء على الرغم من كلّ شيء. وهكذا تنظر المؤلفة إلى الجمعيات باعتبارها مكافئ الفرد في نموذج هيرشمان، وإلى السلطات السورية باعتبارها مكافئ المؤسسات، وتعطي أمثلةً على تبنّي الجمعيات الخيرية السورية واحدة أو أكثر من هذه الاستراتيجيات الثلاث، في مواجهة المحسوبيات والتدخّلات وسلوك النظام السلطوي.

(1) Laura Ruiz de Elvira & Tina Zintl, *Civil Society and the State in Syria: The Outsourcing of Civil Responsibility* (St Andrews: University of St Andrews Centre for Syrian Studies, 2011).

(2) تختار المؤلفة استخدام مصطلح "انتفاضة" Uprising بدلاً من مصطلحات من قبيل "ثورة" و"تمرّد" و"حرب أهلية"، باعتباره، من وجهة نظرها، لا ينطوي على أحكام مسبقة في شأن ما ستتمخّض عنه سيرورة الأحداث الجارية في البلاد في حينه (ص 1).

(3) تستند تحليلات المؤلفة كثيرًا إلى تناول السلطة في كتاب الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو Michel Foucault: **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**.

(4) Albert Otto Hirschman, *Exit, Voice and Loyality: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970).

تنشغل المؤلفة، إذًا، بالجهات الاجتماعية الفاعلة وممارساتها الملموسة، معتمدةً على قراءة للتاريخ والسياسة تنطلق من أسفل إلى أعلى، وتسعى لفهم الخاص والتدرّج من خلاله إلى فهم ما هو عام في علاقات السلطة والقطاع المدني/ الأهلي؛ ما يسمح بفهم الديناميات التي يصعب إدراكها من أعلى، مثل التغيرات الاجتماعية وعلاقات القوة وآليات الاستقطاب وأساليب التعبير والصراع، ويتيح "رؤية لامركزية لمفاهيم من قبيل الدولة والمجتمع المدني/ الأهلي" (ص 8).

أولاً: منهجية الكتاب

يستند البناء المنهجي للكتاب إلى عمل ميداني أُجري في سورية خلال الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 2007 – كانون الثاني/ يناير 2010، باستخدام مجموعة من طرائق التحليل الكيفي، أبرزها المقابلات نصف الموجّهة مع الفاعلين في القطاعَين الخيري والجمعياتي، ومراقبين بارزين فيهما (من محامين، وصحافيين، ومثقفين)، وموظّفين في المنظمات غير الحكومية والدولية، إلى جانب جمع معلومات موجزة من مواطنين سوريين عبر محادثات غير رسمية.

وعمدت المؤلفة كذلك إلى جمع ملاحظات ميدانية، من خلال زياراتٍ لنحو ثلاثين جمعية، والمشاركة في فعالياتها المتنوعة. وأجرت مسحَين إثنوغرافيَين استغرق أحدهما عامًا كاملاً، وتناول بالدراسة جمعية مسيحية تُعنى بذوي الاحتياجات الخاصة، واستغرق الآخر أسبوعًا في مخيم لذوي الاحتياجات الخاصة. بيد أنّ الكتاب لا يُبيّن أسباب اختيار جمعيات وأنشطة دون غيرها لإجراء المسح الموسع، ويصعب على القارئ أن يستشفّ أسباب الاختيار بالنظر إلى تنوّع القطاع الجمعياتي السوري وتباينه إلى حدّ يجعل كلّ جمعية كيانًا مستقلاً، يختلف اختلافًا واضحًا عن غيره في هيكليته الإدارية، ونوعية خدماته، وتدابير تفاعله وتكيّفه مع تدخّلات الدولة وأجهزة المخابرات. وأخيرًا، يُستكمل العمل الميداني بتحليل المصادر المكتوبة: منشورات الصحافة السورية والوثائق الرسمية، وإصدارات المانحين والجمعيات الخيرية، وبعض الدراسات غير المنشورة لباحثين ومحلّلين سوريين.

يضمّ الكتاب مقدمة وثمانية فصول وخلاصة. وتتشابك في فصوله نتائج التحليل الميداني مع التأطير النظري من دون حدود فاصلة واضحة، وتنتظم موضوعاتها في ثلاثة محاور كبرى تبدأ بتأريخ للجمعيات في سورية ومضامين انفتاحها في عهد بشار (الفصلان الأول والثاني)، ثم تتناول تحليلاً محليًا للجمعيات وأنواع الالتزام والتبعية التي أظهرتها، واستراتيجياتها في مواجهة قيود السلطة واختلالات النظام السياسي – الإداري القائم (الفصول الثالث والرابع الخامس)، وتنتهي بإعادة تعريف الهندسة السياسية في سورية زمن بشار (الفصول السادس والسابع والثامن).

تغطّي هذه المحاور أهداف الدراسة المتمثّلة في فهم تغيّرات واقع العمل الجمعياتي السوري، واستراتيجيات تكيّفه مع الدولة السلطوية، في ضوء تفكّك العقد الاجتماعي الشعبوي القديم الذي وضع أسسه حافظ، والذي قام على نوع من التعاقد الضمني بين الدولة والشعب، تؤمّن الدولة بموجبه الخدمات الاجتماعية وتعزّز التنمية في مقابل تخلّي الشعب عن الممارسة السياسية (ص 12). ومن خلال ذلك، تسعى

المؤلفة لإثبات فرضية مفادها أنّ الدولة السورية، في العقد الأول من حكم بشار، لم تكن "دولة ضعيفة"، أو "في أزمة" أو "في تراجع" مثلما افترض بعض الباحثين (ص 258)، بل كانت، على العكس من ذلك، دولة قوية منتشرة النفوذ وحاضرة بسلطويتها في كلّ مكان. وهي وإن غيّرت من آليات الفعل عبر استراتيجيتَي "التفويض" و"إعادة التمركز"، فإنها فعلت ذلك بهدف ضمان الإبقاء على قبضتها الأمنية.

ثانيًا: تاريخ العمل الجمعياتي في سورية: ملامح عامة

ترى المؤلفة أنّ تاريخ العمل الجمعياتي في سورية لا ينفصل عن تاريخ البلاد السياسي والاقتصادي؛ إذ تتحدّد أطره وحدوده وسياقاته بالسياسات الاقتصادية والتوجهات السياسية لنظام الحكم القائم. وقد اتّصف التاريخ السياسي لسورية، باستثناء مراحل تاريخية محدودة نسبيًا من عمر البلاد، بصبغة سلطوية امتدّت من تولّي حزب البعث الحكم في عام 1963 إلى ما بعد وفاة حافظ وتسلّم بشار السلطة في عام 2000 (ص 29–38). ومن هذا المنطلق، تتناول المؤلفة تاريخ العمل الجمعياتي في سورية وعلاقته بالسلطة، ودور دولة البعث في تشكيل القطاع الخيري وآليات تأطيره وضبطه بما يحول دون امتلاكه كيانًا خاصًّا في مواجهة الكيان الأوحد للدولة السلطوية. وإضافة إلى ذلك، تبحث المؤلفة في التحولات التي شهدتها سورية في الفترة 2000–2011 على المستوى السياسي، وانعكاساتها على العمل الخيري والمجتمعي، وتعرض الاستراتيجيات التي اتّبعها نظام بشار، بمشاركة مباشرة من زوجته، لإضفاء ملمح يوحي بتغيير واقع هذا القطاع و"تحريره"، في حين احتفظت السلطة في الواقع بقبضتها الأمنية المحكمة عليه (ص 217–218).

تشير المؤلفة إلى أنّ النشاط المجتمعي والجمعياتي في سورية عرف فتراتٍ من الازدهار النسبي، بدأت ملامحها الأولى في الحقبة العثمانية مع نشوء عدد من الجمعيات التي اتّسمت، منذ ذلك الحين، بانقسام على أساس ديني ومذهبي. ثمّ تطوّرت الجمعيات الفاعلة، فتزايد عددها وتنوّعت أنشطتها خلال فترة الانتداب الفرنسي 1920–1946، لتبلغ أخيرًا ما سمته المؤلفة "عصرها الذهبي" بعد الاستقلال خلال الفترة 1946–1963، والتي تعتبرها الذاكرة الجمعية المرحلة الأكثر ديمقراطيةً في تاريخ البلاد، على الرغم مما شهدته من انقلابات، وعيوب النظام السائد فيها، القائم على الممارسة التقليدية للمحسوبية الشائعة في أوساط التجار وكبار ملّاك الأراضي (ص 23).

يتبيّن على امتداد الكتاب أنّ هاتين السمتَين (شيوع تقسيم العمل الخيري على أسس طائفية ومذهبية، وانتشار المحسوبية فيه) ظلّتا ملازمتَين للعمل الجمعياتي في سورية. وتشير المؤلفة إلى الدور الذي أداه الانتداب الفرنسي في وضع أسس تسميات تقسيمية وتعزيزها في المستوى المجتمعي (ص 22)، بيد أنها لا تُقدّم في المقابل تحليلاً لأسباب استمرارية هذا الشكل "المنقسم طائفيًّا" للعمل الجمعياتي في مراحل لاحقة، على الرغم من مساعي نظام البعث لتحييد التسميات الطائفية، ظاهريًا على الأقل، وبأسلوب قمعي. ويرتبط غياب هذا التحليل في رأيي ارتباطًا مباشرًا بالجانب المنهجي، الذي اقتصر في تناوله المستفيدين من خدمات الجمعيات على بعض المحادثات غير الرسمية التي لم تترك أصداء

تُذكَر في العمل، مع تركيز المؤلفة على العلاقة الكلّية (سلطة/ جمعيات). وفضلاً عن ذلك، لم تُقدّم المؤلفة تحليلاً كافيًا لدواعي اختيار العملاء جمعية دون غيرها، وإلى أي حدّ يعكس الانقسام الطائفي والمذهبي والعرقي الذي يسِم هذه الجمعيات حالةً من الانقسام الشعبي، تدفع الناس إلى طلب الخدمات في جمعيات توافق انتماءاتهم الضيقة.

والواقع أنّ مزيدًا من التوسّع في جمع آراء المواطنين كان سيتيح للمؤلفة إمكانية تفسير هذا التوجه المذهبي إلى حدّ بعيد، من أيام حافظ إلى زمن بشار؛ ذلك أنّ آفاق الثقة المجتمعية Social Trust تضيق مع تصاعد الفساد وضعف جودة أداء الدولة[5]. ومن المعلوم أنّ مؤشرات الفساد في سورية سجّلت مستويات مرتفعة في حكم الأب والابن؛ الأمر الذي يُفسّر لجوء الأفراد إلى انتماءات ضيّقة تتيح من جهة مستويات أعلى من الثقة المجتمعية، وتشبع، من جهة أخرى، حاجة الفرد إلى الانتماء الاجتماعي التي يضيق أفقها كلما اشتدّت قبضة السلطة. وهو ما يشير إليه ليف ستينبرغ في تناوله تاريخ مجمع الشيخ أحمد كفتارو للعمل الخيري وسيرورة عمله[6]؛ إذ يلاحظ أنّ تجربة الأجواء الإسلامية التصوّفية لدى المنتسبين إلى المجمّع تعزّز شعورًا بالانتماء وإطارًا شاملاً للمشاركة في الحياة العامة، ينبعان من الرغبة في خلق فضاء حيوي آمن في جوٍّ عام يُنظَر إليه باعتباره غير آمن، وبذا تكون أسلمة الحي الكردي الذي ينشط فيه المجمّع بمنزلة استجابة للحاجة إلى الدفاع عن موضع في المجتمع[7]. وينطبق هذا التحليل على فترتي حكم الأب والابن، على ما بينهما من فروق.

ثالثًا: العمل الجماعي في سياق سلطوي: حكم البعث قبل بشار الأسد

مع انقضاء مرحلة ما بعد الاستقلال، التي تميّزت بتزايد عددي في الأنشطة الجمعياتية وتقنين العمل الخيري تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، شكّل وصول حزب البعث إلى السلطة وإعلان حالة الطوارئ في عام 1963 قطيعةً في سيرورة تطوّر هذا القطاع، وأدى حكم الدولة الاستثنائية إلى التشكيك في دور القطاع الجمعياتي والعمل على إخضاعه وتهميشه (ص 29). ولاحقًا، مع تولّي حافظ سدّة الحكم بعد "الحركة التصحيحية" في عام 1970، قدّمت السلطة نفسها باعتبارها شعبية واشتراكية، وبدأت تسحب البساط شيئًا فشيئًا من تحت أقدام الجمعيات الأهلية المتجذّرة في بنية المجتمع السوري، لتحلّ محلّها المنظمات الشعبية والنقابات المهنية المرتبطة مباشرةً بالنظام. وأدّى ذلك إلى جمود في إشهار الجمعيات، وباتت إجراءات الترخيص طويلةً ومعقّدة، وتتخلّلها تدخّلات مباشرة من الأجهزة الأمنية. لقد أرادت

(5) تبرهن دراسات عديدة على الارتباط بين ضعف الثقة المجتمعية من جهة، وارتفاع مستويات الفساد وضعف جودة الدولة من جهة أخرى، ينظر مثلاً:

Bo Rothstein, "Corruption and Social Trust: Why the Fish Rots from the Head Down," *Social Research*, vol. 80, no. 4 (Winter 2013), p. 1015.

(6) درست المؤلفة حالة هذا المجمّع الذي ضمّ مسجدًا كبيرًا وجمعيات خيرية منذ نشأته زمن رجل الدين الصوفي أحمد كفتارو المقرَّب من حافظ الأسد، ثمّ ما شهده من تغيّرات بعد وفاة كفتارو وتسلّم ولده صلاح الدين إدارة المجمّع زمن بشار (ص 152–156).

(7) Leif Steinberg, "Islamisation d'un quartier: L'héritage du Cheikh Ahmed Kuftaro," in: Baudouin Dupret et al. (dir.), *La Syrie au présent: Reflets d'une société* (Paris: Sindbad; Actes Sud, 2007), p. 376.

الدولة احتكار كل ما يخصّ مسؤولية رفاه الأفراد، استنادًا إلى استراتيجيات تنمية اقتصادية تستند إلى استئثارية الدولة والحكم المطلق، وتحاشي ظهور شخصيات كاريزمية شعبية تدخل في تنافسية مع الشخصيات التي تُصدّرها. لكن هذه المرحلة اتّسمت، في الوقت نفسه، بازدهار اقتصادي وتسارع في وتيرة التنمية وارتفاع مطّرد في الناتج المحلي الإجمالي GDP، الأمر الذي أضعف من إلحاح الحاجة إلى العمل الخيري، مع تولّي الدولة بالفعل مسؤولياتها الاجتماعية (ص 36، 81).

وفي المقابل، شهد مطلع ثمانينيات القرن العشرين تزايدًا صريحًا في التضييق على العمل الجمعياتي إبان الصدام مع جماعة الإخوان المسلمين، فحُلَّت جمعيات بدعوى ارتباطها بالجماعة، وضُيِّق على أخرى، ورُفِض إعطاء تراخيص جديدة، فتعطّل العمل الجمعياتي، لا سيّما في القطاعَين الثقافي والسياسي، وإن بقي حاضرًا على نحو محدود في القطاع الخيري. لكنّ اختلافًا جذريًّا يسم هذه المرحلة مقارنةً بسابقتها، ويتمثّل في سوء إدارة الاقتصاد الذي أدّى تدريجيًا إلى تراكم المشكلات، فسُجّلت معدلات عالية من التضخم وتراجعت قيمة الليرة السورية وتدنّى متوسط دخل الفرد (ص 37). ولجأت الدولة إلى معالجة الأمر بمساعٍ لتحرير الاقتصاد جزئيًا، لكنها وجدت نفسها، شيئًا فشيئًا، عاجزةً عن مواجهة المفرزات الاجتماعية الناجمة عن هذا الوضع المعقّد اقتصاديًا. وتعتبر المؤلفة أنه، نتيجةً لذلك، برزت الحاجة الملحّة إلى تدخُّل عمل الجمعيات الخيرية بوصفها مساندًا للدولة من أجل الحدّ من تبعات التضخم على الفقراء، لكن النظام بقي على تحفُّظه متخوّفًا من صعود تيارات منافسة ذات فاعلية سياسية تهدّد كيانه، وبقي عمل الجمعيات محدودًا (ص 38، 177).

رابعًا: العمل الجمعياتي في عهد بشار الأسد: مساعي الاستقلالية وخطوطها الحمراء

تشير المؤلفة إلى أنّ نظام الحكم الجديد أبدى، مع تولّي بشار السلطة، انفتاحًا على عمل المجتمع المدني/الأهلي، وتبلورت أولى معالم هذا الانفتاح بإطلاق "ربيع دمشق" (2001–2002)، ثمّ تبعه في عام 2005 "إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي الوطني"، وتشكيل جبهة الإنقاذ الوطنية في عام 2006 (ص 41). ويمكننا أن نستنتج من رؤيتها هذه أنّ استراتيجية "الصوت" (وفق رؤية هيرشمان) كانت قد بدأت في تلك المرحلة تجد طريقها إلى عمل المجتمع المدني، بعد عقود طويلة من حكم حافظ القمعيّ الصارم.

على المستوى الاقتصادي، بدأت الدولة السورية الجديدة تنسحب شيئًا فشيئًا من تبنّي السياسات المسمّاة "اشتراكية" في العهد السابق، وصولًا إلى إطلاقها سياسات اقتصاد السوق الاجتماعي (ص 50، 276–278). فقد قامت السياسة الاقتصادية الجديدة على مبدأ توسيع عمل القطاع الخاص، وسجّل حكم بشار ما قبل الثورة تراجعًا في دور القطاع الحكومي الخدمي، وتصاعدًا مطّردًا في حاجة الفقراء إلى المساعدات المادية والعينية التي تستلزم السماح بعمل المجتمع المدني/الأهلي والمنظمات غير الحكومية على نطاق أوسع، في سياق عملية "تفويض" يحرِّر الدولة من مسؤولية مهمّات اجتماعية

كانت تتحمّلها سابقًا ثم باتت عاجزة عن تولّيها (ص 192).

نشأت، إذًا، حاجة ملحّة إلى الانفتاح على عمل المجتمع المدني/ الأهلي، بعد تسلّم بشار السلطة. واستفادت بعض الأصوات السورية الداعية إلى التغيير الديمقراطي من بوادر الانفتاح هذه، لكنّ هذا الأمر لم يدم طويلًا. فسرعان ما عادت القبضة الأمنية لتفرض نفسها، إمّا على نحو مباشر مثلما حدث عندما جرى حلّ أنشطة ربيع دمشق وملاحقة أعضائه منذ عام 2002، أو على نحو غير مباشر، عبر انتقاء الفاعلين الاجتماعيين وقبول بعضهم بوصفه مفيدًا (لا يشكّل خطرًا على النظام)، ورفض بعضهم الآخر ومحاربته بوصفه غير مفيد (يشكّل خطرًا على النظام) (ص 171).

وهكذا، بعد مرحلة أولى تهدف إلى تصدير صورة انفتاح وتغيير ديمقراطي إلى المجتمع الدولي، بدأ نظام بشار إعادة التضييق على أيّ نشاط ذي طابع سياسي فاعل من جهة، وتوسيع نطاق تدخّل السلطة في العمل الجمعياتي من خلال تفعيل ما تسميه المؤلفة "المنظمات غير الحكومية التي تديرها الحكومة" Government–Operated Non–Governmental Organizations, GONGOs (ص 50)، وفي مقدمتها "الأمانة السورية للتنمية" التي استحوذت أسماء الأسد، السيدة الأولى، على إدارة شؤونها، من جهة أخرى. ونشأ، في هذا السياق، شكلان من اللامساواة بين القطاعات الجمعياتية العاملة في سورية، وباتا مفتاحًا في أيدي السلطات لممارسات المعاقبة والمراقبة والضبط.

يتمثّل الأول في لامساواة ناجمة عن التباين في تناول مصطلح Civil Society؛ إذ قد يُترجم إلى "مجتمع مدني"، فيشير ضمنيًا إلى مجموعات من قبيل نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين للسلطة والمثقفين اليساريين والمنظمات غير الحكومية الحقوقية (ص 173)، توصم بأنها متأثّرة بالغرب، وترتبط بنوع من المعارضة، وترفضها السلطة وتضيّق على أفرادها الذين يواجهون غالبًا أشكال "المعاقبة" التي تبنّاها النظام الجديد، والتي تتدرّج من "حظر" لقاءات الجمعية وأنشطتها إلى "حلّ" وجودها وإلغاء ترخيصها تمامًا، وصولًا إلى "سجن" الفاعلين الأساسيين فيها (ص 248). في المقابل، كانت ثمّة ترجمة أخرى للمصطلح ذاته باسم "المجتمع الأهلي"، وهي تقوم على عمل جمعياتي فارغ تمامًا من المحتوى السياسي، تروّج له السلطة باعتباره منسجمًا مع خصوصية المجتمع. وترى المؤلفة أنّ جوهر اختلاف هذا النوع من العمل الجمعياتي عن سابقه هو أنّ المجتمع المدني يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالمواطنة وحكم القانون، ويمكنه أن ينتج أشكالًا من الفاعلية السياسية، لذا فإنّ من الطبيعي ألا ترحّب به الأنظمة السلطوية. في المقابل، تسعى هذه الأنظمة للترويج للشكل "الأهلي" من النشاط المجتمعي، وهو نموذج نشاط اجتماعي لا ينطوي على فكرة المواطنة "الحداثية"، بل على فكرة التكافل الاجتماعي بمعناه الاجتماعي التقليدي، مع الاحتفاظ بالولاء للسلطة القائمة (ص 172). ومن هذا المنطلق، يكون في وسع السلطة أن تستفيد منه بأنّ تفوّضه مهماتها الاجتماعية التي باتت عاجزةً عن تلبيتها بعد تفكّك العقد الاجتماعي الشعبوي القديم، وضعف المؤسسات الحكومية وتهالكها مع تعاظم مستويات الفساد، وفشل السياسات الاقتصادية الجديدة في تحقيق عملية التنمية، لكن مع إبقاء عمله في حدود تقليدية لا تفسح

أمام الفاعلين أيّ مجال لامتلاك حدّ ما من الاستقلالية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الحد الفاصل بين هذين النوعين من الجمعيات لا يبدو واضحًا دائمًا في الكتاب. وتلجأ المؤلفة في دراسات الحالة التي تقدّمها إلى استخدام المصطلح الإنكليزي Civil Society من دون تعيين إذا ما كانت الجمعية المدروسة تحت هذا الاسم مدنية أم أهلية. غير أن المواصفات العامة التي تنطبق على جميع الجمعيات المدروسة – أيًّا كان المسمّى المعتَمد في وصفها – تدفع إلى استنتاج مؤداه أنها جمعيات "أهلية"، تقوم على بنى خدمية تقليدية وتغيب عنها الفاعلية السياسية.

أمّا الشكل الثاني للامساواة، فيتمثّل في التمييز في التراخيص والمعاملات الإدارية وإمكانية الحصول على التمويل (داخليًا، وخارجيًا) والفاعلية على الأرض، بين الجمعيات التي تتبنّى استراتيجية "الولاء" للسلطة، وتلك التي تحاول الاحتفاظ بمساحة من الاستقلالية بابتعادها عن العمل تحت مظلّة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من جهة، وتحت مظلّة "منصّة مؤسسات المجتمع المدني في سورية" من جهة أخرى. وكانت هذه المنصّة قد أُنشئت في عام 2007 واتّخذت شكل شبكة معاقبة ومراقبة لعمل الجمعيات، تسيطر عليها جمعية الأمانة السورية للتنمية وتخضع لإشراف مباشر من السيدة الأولى (ص 246). وبالفعل، سمحت المنصّة للنظام بالقيام بعملية انتقاء انتهت بتهميش كبير للفاعلين الذين لا يُظهرون "ولاءً" صريحًا للسلطة حتى إن لم يصلوا إلى حدّ استخدام استراتيجية "الصوت" في التعبير عن رفضهم التدخلات في عملهم (ص 161).

خاتمة

يمكن النظر إلى هذا الكتاب، مثله مثل الدراسات الاجتماعية الميدانية التي تتناول مرحلة أو مراحل زمنية بعينها، باعتباره وثيقة تحليلية وتأريخية ترتبط، من جهة، ارتباطًا وثيقًا بالشرط التاريخي للمراحل الزمنية التي تناولتها بالدراسة، وتشكّل، من جهة أخرى، منطلقًا لاختبار معطياتها ونتائجها في سياق التطورات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع. وبناء عليه، يتتبّع الكتاب تاريخيًا مسار العمل الجمعياتي في سورية، ويفكك الميكانيزمات التي حكمت تطوّره بين زمنين: زمن حافظ الأسد، حين ساد عقد اجتماعي شعبوي تولّت فيه الدولة تأمين الخدمات الاجتماعية في مقابل حرمان الشعب من المشاركة السياسية، الأمر الذي عطّل عمل الجمعيات الأهلية وهمّشها؛ وزمن بشار الأسد الذي ارتكز على مبدأي "التفويض" و"إعادة الانتشار"، فلم تتراخَ القبضة الأمنية للدولة، بل أعادت انتشارها بما يمكّنها من إبقاء السيطرة محكمةً على المجتمع، لكن مع تفويض بعض مسؤولياتها الاجتماعية، التي باتت عاجزةً عن تلبيتها، إلى جمعيات تخضع لتدخّلاتها المستمرة.

لكن سقوط نظام الأسد بعد عقد ونصف العقد من الحراك الثوري والنزاع المسلّح، يحمل في طيّاته عناصر تدلّ على هشاشة عمليات التفويض وإعادة الانتشار التي اعتبرتها المؤلفة أنها كانت قد شكّلت نقاط ارتكاز عقلانية وواعية في تعامله مع العمل الأهلي؛ ذلك أنّ الخلل البنيوي الذي أصاب الدولة في سورية كشف شيئًا فشيئًا عن فشلٍ في تولّي مسؤولياتها الاجتماعية، وضعفٍ عام في أداء مؤسساتها، وانهيار اقتصادي وفساد

مستحكم؛ ما جعل مسألة التفويض وإعادة الانتشار هذه تبدو بمنزلة أمرٍ واقع فرضه ضعف الدولة وعجزها أكثر من أن تكون فعلاً منظّمًا مقصودًا وهادفًا. وحتى الهامش الذي تُرِك للجمعيات الأهلية والمدنية، ضمن ما عدّته المؤلفة "تفويضًا" و"إعادة انتشار"، كان أضيق من أن يسمح لها بأيّ حركة فاعلة حقًّا، بل إنّ الدولة سيطرت، على نحو غير مباشر وعبر وسيط هو الأمانة السورية للتنمية التي تديرها أسماء الأسد، على كلّ أشكال العمل الخيري والجمعياتي، فأقصت كل من لم يكن تحت سلطتها، ولم تترك أمام هذه الجمعيات سوى "الولاء"، لا باعتباره خيارًا وفقًا لنموذج هيرشمان، بل باعتباره شكلاً آخر من أشكال القمع الذي تمارسه السلطة.

في إمكاننا اليوم، وقد انقضى أكثر من عام على سقوط نظام الأسد، أن نعتمد دراسة دي إلفيرا مرتكزًا للبحث فيما يمكن أن يكون عليه العمل الجمعياتي في سورية في الحاضر والمستقبل، وفي الميكانيزمات اللازمة لتجاوز التدخل السلطوي فيه، بغية التأسيس لعمل جمعياتي فاعل، بمعنى المجتمع المدني الذي قدّمته المؤلفة باعتباره فعلاً حداثيًا يستند إلى فكرة المواطنة والقانون، لا بمعنى المجتمع الأهلي الذي يأخذ نمط عمل خيري تقليدي يحيِّد أيّ ممارسة سياسية ويقوم على التهميش والتبعية بدلاً من المواطنة والفاعلية.

المراجع

References

De Elivra, Laura Ruiz & Tina Zintl. *Civil Society and the State in Syria: The Outsourcing of Civil Responsibility*. St Andrews: University of St Andrews Centre for Syrian Studies, 2011.

Dupret, Baudouin et al. (dir.). *La Syrie au présent: Reflets d'une société.* Paris: Sindbad; Actes Sud, 2007.

Hirschman, Albert Otto. *Exit, Voice and Loyality: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1970.

Rothstein, Bo. "Corruption and Social Trust: Why the Fish Rots from the Head Down." *Social Research*. vol. 80, no. 4 (Winter 2013).